

من المؤلف والمتعارف عليه ان تقوم السلطة المركزية في الدولة، أي الحكومة، وبعد اجراء مختلف المشاورات واستطلاع آراء الخبراء من محليين وأجانب، باقرار الاشراف على تنفيذ خطط التطوير والتنمية. ولكن بما ان السلطة المركزية الفلسطينية موجودة بالخارج، ولأن «المرحلة الانتقالية» تسمح بالتحرك الفلسطيني الذاتي والمفصول عن السلطة الاحتلالية بالداخل، فإن من الضروري القيام، منذ الآن، بتشكيل هيئة تخطيط عليا داخل الارض المحتلة، تتولى مهمة اعداد خطة التطوير والتنمية المطلوبة، وتكون مسؤولة عن الاشراف على متابعة تنفيذها، وذلك بعد اتمام اقرار هذه الخطة من السلطة الفلسطينية المركزية الموجودة في الخارج.

ان اعداد الخطة والاشراف على تنفيذها مسؤوليتان لا يمكن القيام بها بكفاءة ونجاعة الا محلياً. فاعداد الخطة يتطلب معرفة عينية بالمتوفر على أرض الواقع من معطيات، وليس فقط من خلال التقارير ودراسات الجدوى والاحصائيات. كما ويتطلب، أيضاً، معاينة ناقدة لجدوى وفاعلية المتوفر من المعطيات، وعدم التسليم المسبق بها كمرتكزات للتطوير والبناء. فالمعاينة المباشرة والمتابعة المستمرة «عن قرب»، ومعرفة بواقع الحال ومجرى التطورات، قد يؤدي الى نتيجة مفادها ان قسماً من المعطيات هو، في الواقع، معيقات وليس مرتكزات. وعلى هذا الاساس، يمكن ان تبدأ عملية التخطيط للتطوير والبناء باتخاذ قرار بالغاء الكثير من اللجان والمراكز والمؤسسات. وبالنسبة للاشراف على تنفيذ الخطة، فهو كاعدادها، يحتاج لمرجعية محلية تضمن فاعلية الرقابة والمتابعة والمحاسبة. وبحكم وجودها في «الموقع»، تستطيع هذه المرجعية، وهي الهيئة المقترحة، ان تتابع عملية التنفيذ بدقة ونجاعة أكبر من وجود المرجعية التنفيذية بعيداً عن المكان، فيصبح البعد مدخل المنقذين للتحايل عليها وتخطيها، في نهاية المطاف.

ولكي تتوفر لهذه الهيئة أسس النجاح يفترض توفر شرطين أساسيين: أحدهما، ان يتم عمل الهيئة المقترحة بشكل جماعي وضمن نظام محدد ومفصل باجراءات تضمن الانحكام بضوابط تمنع امكانية الهيمنة والتفرد باتخاذ القرارات، واستغلال الموقع لتحقيق المصالح الذاتية للاعضاء؛ أي ان الهيئة يجب ان تخضع للأسس نفسها التي هي مسؤولة عن تطبيقها، وللموازن ذاتها التي من مهمتها المحافظة عليها. ولتحقيق ذلك، يجب ان لا تخرج هذه الهيئة عن ضرورة المساءلة، وتصبح خارج عمليتي التقييم والمحاسبة، التي هي من صلب صلاحيات السلطة الفلسطينية المركزية في الخارج.

أما الشرط الآخر والضروري لنجاح عمل هذه الهيئة فيتمثل بضرورة فصل العمل السياسي عن عملية اعداد السياسات. ان اعداد الخطة التنموية والاشراف على تنفيذها، يدخل في نطاق المسائل الفنية التي تحتاج الى الخبرة والاختصاص. لذلك، يجب ان تتشكل الهيئة من فلسطينيين من ذوي الخبرة والاختصاص، من الداخل والخارج على السواء، وليس من سياسيين وفقاً لاعتبارات فصائلية. فاقحام السياسة في مجال الاعداد والاشراف، في هذا المجال، هو من أفضل الوصفات لترسيخ الفئوية وتفشي المحسوبية وايجاد الارضية المناسبة لانتشار الفساد. كما وأن اقحام السياسة، في هذا المستوى، يُنذر بقطع الطريق من الاساس على امكانية توظيف أفضل الخبرات في عمليتي الاعداد والاشراف، خاصة اذا توفرت بعض هذه الخبرات خارج نطاق التأطير السياسي في البلاد. ولكي يتم ضمان الاتساق بين السياسات التي تتضمنها الخطة المعدة من قبل الخبراء مع الغايات والاهداف الفلسطينية العليا يبقى مجال الربط موجوداً على مستوى عملية الاقرار، والتي تبقى من